

تحصيل الزكاة و صرفها
(دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين اليمنية)

إعداد

حالية صالح حسين الحنش

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الدكتوراه في القانون

كلية أحمد إبراهيم للحقوق
الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

يونيو ٢٠١٣ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ
لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾

سورة التوبة الآية ١٠٣

خلاصة البحث

تتلخص هذه الدراسة إلى تناول مشكلة إدارة أموال الزكاة في اليمن ، والبناء القانوني الخاص بها، وقد هدفت إلى إيجاد الحلول العملية لتلك المشكلات، وذلك عن طريق طرح الواقع بكل ما فيه من تناقضات سواء على صعيد العمل الإداري، أو القانوني للزكاة حتى يتسنى للآخرين معرفة وجهة نظر الباحثة، والإضافة التي أضافتها إلى هذه الدراسة مستخدمة المنهج التحليلي والتاريخي والمقارن لتتبع سير الزكاة في اليمن والتشريعات التي حكمت هذا الأمر والمقارنة بينها وبين الشريعة الإسلامية خاصة فيما يتعلق بالأموال التي تحصل منها الزكاة أو في الآليات المتبعة في التحصيل وكذا تناولت المؤسسة القائمة على امر الزكاة في اليمن ونواحي القوة والضعف فيها، أما من ناحية الصرف فقد تطرقت إلى مصارف الزكاة الشرعية وموقف القانون اليمني منها، وكذا الآليات المتبعة في الصرف والاستثمار كاجتهاد جديد لتنمية أموال الزكاة، وكذا تطرقت إلى كيفية الاستفادة من تجارب الآخرين في هذا المضمار عن طريق سرد مختصر لتجارب ثلاث دول هي ماليزيا والسودان والكويت ، وقد خرجت الباحثة إلى أن البناء القانوني في اليمن يخالف في العديد من البنود الخاصة به الشريعة الإسلامية وأهدافها السامية ويعتريه ضعف عام ، وخاصة فيما يتعلق بمسائل تحصيل الزكاة وصرفها ، وأنه يحتاج إلى إعادة نظر من قبل القائمين على الأمر في اليمن، وأن ذلك الإصلاح سوف يساهم على حل العديد من المشكلات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها اليمن حالياً، وأن التساهل في ذلك يبني عليه فقدان مليارات الريالات سنوياً في الوقت الذي يحتاج فيه البلد لأي مساندة اقتصادية في هذا الجانب، كما أن الاستفادة من خبرات الآخرين وتجاربهم في هذا الشأن سيعمل على دفع عجلة البناء الزكوي في اليمن ، والمساهمة بشكل فعال في الرقي به ، وخاصة فيما يتعلق بالصرف النوعي للزكاة واستراتيجيات الحد من الفقر في اليمن ، ومحاربة البطالة، ونشر التعليم ، والقضاء على الاضطرابات السياسية في البلاد .

ABSTRACT

The purpose of this study is to investigate the problem of managing zakat in Yemen and its legal framework. The study aims at finding practical solutions to these problems by discussing the existing situation with its contradictions at the administrative and legal levels. The study used the analytical, historical, and comparative methods to pursue the route of zakat in Yemen and the legislations that governed it. It then compared between these legislations and the Islamic law with regard to the funds by which zakat is collected as well as the mechanisms used in the collection process. The study also addressed a number of issues including the institution in charge of Zakat in Yemen, its strengths and weaknesses, the disbursement process, the legal banks of zakat and the Yemeni law legislation towards these banks, as well as the mechanisms used in the disbursement and investment as a new approach in developing zakat funds. The study discusses the possibility of benefiting from other countries' experiences through a comparison made with Malaysia, Sudan and Kuwait. The researcher concluded that the legal framework in Yemen is characterized by its weakness, contradicting many legislations in the Islamic law and their noble goals, particularly in issues related to collecting and disbursing zakat. Moreover, this legal framework needs to be revised by those in charge of zakat, and be reformed in an administrative, legal, and institutional framework along with the practical mechanisms followed. This overall reform will contribute to solve many economic and political problems existing in Yemen currently, meanwhile if neglected it will lead to the loss of billions of Yemeni Riyals annually, at a time when the country is in need of any economic support. Furthermore, the researcher concluded that benefiting from other countries' experiences will help in the country's development based on zakat, and will contribute effectively in improving the Zakat work, especially with regard to the qualitative disbursement of Zakat, poverty reduction strategies, unemployment fighting, dissemination of education, and elimination of the political disorder in the country .

APPROVAL PAGE

This thesis of Halya has been approved by the following:

Halima Boukerroucha
Supervisor

Muhammad Naim Omar
Internal Examiner

Abdullah M.A-Mekhlafi
External Examiner

El-Fatih Abdullahi Abdelsalam
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigation, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Halya

Signature.....

Date.....

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٣ محفوظة ل: حالية صالح حسين الحنش

تحصيل الزكاة وصرفها

(دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين اليمينية)

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

- ١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
- ٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.
- ٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
- ٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.
- ٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالين به.

أكدت هذا الإقرار: حالية صالح حسين الحنش

التوقيع:

التاريخ:

إهداء

إلى ذلك النبع الذي لم ينضب عن العطاء حتى توفاه الأجل ، إلى ذلك الصدر الذي يفيض
حباً وصدقاً ، إلى النبراس الذي علمني معنى الحب والإيمان والرقى ، إلى روح والديّ
الحبيبين أهدي بحثي المتواضع هذا طالبةً من الله لهما الغفران وأن يدخلهما فسيح جناته
ويرحمهما كما ربياني صغيراً....

الشكر والامتنان

اعترافاً مني بالجميل لكل من وقف بجاني في مشواري العلمي، وأثناء كتابة هذا البحث، أتوجه بالشكر الجزيل لمشرفي الكريمين على ما بذلاه من جهد معي، وعلى ملاحظتهما القيمة، والتي أفدتني كثيراً، كما أتوجه بالشكر للجامعة وخاصة كلية أحمد إبراهيم للقانون والموظفين بها والذين سهلوا لي الكثير من العقبات أثناء مشواري البحثي هذا، كما أتوجه بخالص الحب والشكر والتقدير لأشقائي في اليمن عايش وحسين ومحمد وسليم الأعزاء على قلبي والذين أزروني ووقفوا بجاني بشكل يفوق الوصف والذي أحسبهم سندي في الحياة بعد الله سبحانه وتعالى، كما لا أنضم حق كل مسئول وموظف في وزارتي والذين وقفوا بجاني وذلّلوا لي العديد من الأمور خاصة أثناء جمع المعلومات، وخالص حي وشكري العميق لكل زميلاتي وأخواتي في الله والآتي جمعني بمن حب الله ووقفن بجاني، وفي الأخير خالص الحب والود لهذا البلد الجميل، والذي لمست فيه صفاء الأخوة وروعة العمل الجاد، إلى ماليزيا خالص تقديري واحترامي .

فهرس الموضوعات

ب خلاصة البحث
ج خلاصة البحث بالإنجليزية
د صفحة القبول
هـ صفحة الإقرار
ز حقوق الطبع والإقرار
ح الإهداء
ط كلمة الشكر والامتنان

١ الفصلُ التمهيدي
٢ المقدمة
٣ بيان الإشكالية
٣ أسباب اختيار البحث
٤ أسئلة البحث
٤ أهداف البحث
٥ الفرضيات
٥ الدراسات السابقة
١٠ حدود البحث ونطاقه
١٠ منهج البحث
١١ منهجية البحث

الفصل الأول : تعريفُ الزَّكَاةِ ومَراحِلُ تَشْرِيعِهَا وَأَهْدَافِهَا فِي الشَّرِيعَةِ

والقانون اليمني ١٣

المبحث الأول : تعريف الزكاة في الشريعة الإسلامية والقانون اليمني ١٤

المطلب الأول : تعريف الزكاة في الشريعة الإسلامية لغةً واصطلاحاً ... ١٤

المطلب الثاني : تعريف الزكاة في القانون اليمني ٣٦

المبحث الثاني : مراحل تطور تشريع الزكاة في الشريعة الإسلامية و القوانين اليمنية

..... ٤٨

المطلب الأول : تطور تشريع الزكاة في الشريعة الإسلامية ٤٨

المطلب الثاني : تطور تقنين الزكاة في اليمن ٥١

المبحث الثالث : أهداف الزكاة في الشريعة الإسلامية والقانون اليمني ٥٦

المطلب الأول : أهداف الزكاة في الشريعة الإسلامية ٥٦

المطلب الثاني : أهداف الزكاة في القانون اليمني ٦٧

الفصل الثاني : الأُسُسُ والمَبَادِئُ والشُّرُوطُ الَّتِي قَامَ عَلَيْهَا نِظَامُ الزَّكَاةِ فِي

الشَّرِيعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ والقانون اليمني ٧١

المبحث الأول : المبادئ العامة للزكاة في الشريعة الإسلامية والقانون اليمني ٧٣

المطلب الأول: المبادئ العامة للزكاة في الشريعة الإسلامية ٧٣

المطلب الثاني : الأسس والمبادئ العامة للزكاة في القانون اليمني ٨٧

المبحث الثاني : شروط الزكاة في الشريعة الإسلامية والقانون اليمني ٩٧

المطلب الأول : شروط الزكاة في الشريعة الإسلامية ٩٧

المطلب الثاني : شروط الزكاة في القانون اليمني ١١١

الفصل الثالث : البناء المؤسسي للزكاة في الشريعة الإسلامية والقوانين اليمنية .. ١١٦

المبحث الأول : القائم على أمر الزكاة في الشريعة الإسلامية والقوانين اليمنية

..... ١١٧

- المطلب الأول : القائم على أمر الزكاة في الشريعة الإسلامية ١١٧
- المطلب الثاني : القائم على أمر الزكاة في القانون اليمني ١٣٥
- المبحث الثاني : البناء المؤسسي للزكاة في الشريعة الإسلامية والقانون اليمني ١٤٣
- المطلب الأول : البناء المؤسسي للزكاة في الشريعة الإسلامية ١٤٦
- المطلب الثاني : البناء المؤسسي للزكاة في القانون اليمني ١٥٨

الفصل الرابع : تحصيل الزكاة في الشريعة الإسلامية والقانون اليمني ١٧٧

- المبحث الأول : الأموال التي تجب فيها الزكاة في الشريعة الإسلامية والقانون اليمني ١٧٧
- المطلب الأول : الأموال التي تجب فيها الزكاة في الشريعة الإسلامية ١٧٨
- المطلب الثاني : الأموال التي تجب فيها الزكاة في القانون اليمني ٢٢٥
- المبحث الثاني : آليات تحصيل الزكاة في الشريعة الإسلامية والقوانين اليمنية ٢٣٤
- المطلب الأول : آليات تحصيل الزكاة وجمعها في الشريعة الإسلامية ٢٣٤
- المطلب الثاني : آليات تحصيل الزكاة وجمعها في القانون اليمني ٢٤٩

الفصل الخامس : صرف واستثمار الزكاة في الشريعة الإسلامية والقوانين اليمنية ٢٦١

- المبحث الأول : مصارف الزكاة في الشريعة الإسلامية والقوانين اليمنية ٢٦٢
- المطلب الأول : مصارف الزكاة في الشريعة الإسلامية ٢٦٢
- المطلب الثاني : مصارف الزكاة في القانون اليمني ٢٨٧
- المبحث الثاني : آليات ووسائل الصرف في الشريعة الإسلامية والقوانين اليمنية ٢٩١
- المطلب الأول : آليات ووسائل الصرف في الشريعة الإسلامية ٢٩١
- المطلب الثاني : آليات ووسائل الصرف في القانون اليمني ٢٩٦
- المبحث الثالث : استثمار أموال الزكاة في الشريعة الإسلامية والقوانين اليمنية ٣٠٣
- المطلب الأول : استثمار أموال الزكاة في الشريعة الإسلامية ٣٠٣

المطلب الثاني : استثمار أموال الزكاة في القانون اليمني ٣٠٨

الفصل السادس : مقترحات التحصيل والصرف للزكاة في اليمن ٣١٢

المبحث الأول : الاستفادة من تجارب الدول الإسلامية في مجال تحصيل الزكاة

وصرفها ٣١٢

١- تجربة السودان ٣١٣

٢- تجربة الكويت ٣٢٢

٣- تجربة ماليزيا ٣٢٩

المبحث الثاني : مقترحات خاصة بتحصيل الزكاة وصرفها ٣٣٦

المبحث الثالث : أهمية تلك المقترحات في معالجة مشكلات التنمية في المجتمع

اليمني ٣٤٦

الفصل السابع : الخاتمة ٣٥٢

النتائج ٣٥٢

التوصيات ٣٥٦

المصادر والمراجع ٣٥٨

الملاحق ٣٨٣

الفصل التمهيدي

المقدمة

بيان الإشكالية

أسباب اختيار البحث

أسئلة البحث

أهداف البحث

الفرضيات

الدراسات السابقة

حدود البحث ونطاقه

منهج البحث

منهجية البحث

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فهو المهتدي، ومن يضل فلن تجد له ولياً مرشداً، أو هادياً وبعد،

لقد كتب الله الزكاة على المسلم وقررها بوصفها فريضة، وقرنها بفريضة الصلاة في الخطاب القرآني في أكثر من سبعة وعشرين موضعاً، وذلك لما تحققه هاتان الفريضتان من عبادة روحية، وللتشابه الكبير بين الحكيم من فرضهما، فالصلاة أداة طهر، وتزكية للنفوس والجسد، والزكاة أداة طهر، وتزكية للنفوس والأموال، قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^١، وإذا كان سبحانه وتعالى قد جعل من الأموال الوسيلة لتحقيق الارتقاء الروحي والوصول إلى مستوى الفلاح بقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾^٢، فإن بذل هذه الأموال عن طريق فريضة الزكاة يحقق هذا الغرض، ويُلغي دائرة الاستغلال للإنسان المحتاج، ويجعل له حقاً فيما عند الآخرين، فالزكاة ليست أعطيةً أو هبةً، وإنما هي حق واجب لله ينبغي تأديته بدلالة الوجوب لفعل الأمر في قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً...﴾.

ونظراً لأن الزكاة هي حق الله في المال، فلا بد لهذا الحق من سلطة ترعاه، وتحميه، وتستخدمه الاستخدام الأمثل محققة الأهداف والغايات التي شرع لأجلها، ومتبعة طرق ووسائل نافعة قادرة على تحقيق ذلك الأمر بكفاءة واقتدار، ولا يوجد من يصلح لهذا التمثيل أكثر من الدولة ممثلة في ولي الأمر، وبما أن المصارف الزكوية فيها من المصالح الجمة والتي تدخل ضمناً تحت مسؤولية الدولة، فإن ولي الأمر هو المخول بذلك، ولا يحق له التنازل عن هذه المسؤولية لغيره من الأفراد والمؤسسات، خاصة وأن أهم مهمة للدولة هي تحقيق الرخاء، والرفاهية، والاستقرار الاجتماعي، والحاجات الأساسية للمجتمع، وحتى تقوم الدولة بهذا الأمر الحيوي والفعال، لا بد لها من آليات مناسبة، وفعالة تعينها على ذلك، خاصة مع تزايد أعداد الفقراء في المجتمعات الإسلامية، ووجود ما يقرب من ٢٠

^١ سورة التوبة آية ١٠٣.

^٢ سورة الشمس آية ٩.

مليون مسلم تحت خط الفقر، بينما أغنياء المسلمين لا يعرفون أين يصرفون أموالهم، والدولة كل يوم تقف عاجزة أمام المشكلات الاقتصادية الكثيرة والتي تظهر يومياً، و أخذت تفتك بفئات كبيرة من المجتمعات الإسلامية، واليمن كغيرها من الدول الإسلامية تعاني من العديد من المشكلات الاقتصادية رغم وجود العديد من الموارد فيها، ومنها الموارد الزكوية المقدّرة بمليارات الريالات سنوياً، كما أنّ الموارد الزكوية التي لا تجي أكثر من ذلك بكثير، ولهذا كان لابدّ من تبني هذه المشكلة والمساعدة في تقديم الحلول لها بالاستفادة من الشريعة الغراء، والتي استفادت منها دول إسلامية كثيرة في إغناء تجارها في هذا المجال ، وذلك عن طريق دراسة أحكام الزكاة في القوانين اليمنية ومقارنتها مع أحكام الشريعة الإسلامية لمعرفة أوجه القصور في هذا الجانب وتعزيز أوجه الإتفاق.

بيان الإشكالية:

تتحدد إشكالية هذا البحث في مدى نجاعة التأطير القانوني والمؤسسي لعمليتي تحصيل الزكاة وصرفها في اليمن، وحجم توافقه مع القواعد الشرعية بهدف تحقيق الرخاء للمجتمع اليمني، وكيفية الاستفادة من الشريعة وشموليتها في معالجة أي قصور في هذا المجال، والى أي مدى يستجيب المجتمع المدني أفراداً ومنظمات لهذا التأطير القانوني والشرعي في تحصيل الزكاة وصرفها.

أسباب اختيار البحث:

- ١ - قيام العديد من المؤسسات والأفراد بتحصيل وصرف الزكاة مما قد يحجب دور الدولة الحيوي في ذلك، ويساهم في تفاقم الأوضاع الاقتصادية المتردية لليمن.
- ٢ - ضعف التنظيم القانوني للزكاة في اليمن .
- ٣ - ضعف آليات تحصيل وصرف الزكاة.
- ٤ - ضعف التطبيق العملي للآليات الموجودة.
- ٥ - ضعف التنظيم المؤسسي للزكاة في اليمن.
- ٦ - مشكلات ومعوقات تحصيل الزكاة.

٧- مشكلات صرف الزكاة إلى مستحقيها.

أسئلة البحث:

يطرح هذا البحث ثلاثة أسئلة:

أولاً: مَنْ له الحقّ في تحصيل الزكاة و صرفها في الشريعة و القانون اليمنيّ؟ الدولة أم الأفراد والمؤسسات؟ ولماذا؟

ثانياً: ما القوانين والآليات المنظمة لتحصيل و صرف الزكاة في اليمن؟ وهل تُؤدي دورها بشكل فعّال؟ وكيفية تطويرها؟

ثالثاً: ما مدى الاستفادة من تجارب الآخرين في تحصيل الزكاة و صرفها في اليمن بهدف تطوير التجربة اليمنية في هذا الجانب؟

أهداف البحث :

١- البحث عن مدى أحقية الدولة في تحصيل الزكاة و صرفها، ومدى أحقية

الأفراد، والمؤسسات الأخرى في هذا الأمر في الشريعة والقانون اليمنيّ.

٢- معرفة الثغرات التي تُوجد في القوانين اليمنية لتحصيل الزكاة و صرفها، وتحديد

المشكلات التي تعترض التحصيل و الصرف، و عرضها على الشريعة لتقديم الحلول المقترحة لها.

٣- اقتراح آليات عملية تسير عليها اليمن في تحصيل الزكاة و صرفها مُستمدّة من

روح الشريعة السمحة.

٤- بحث أسباب ضعف التطبيق العملي للآليات الموجودة، وتقديم المقترحات

لتقويمها.

٥- الاستفادة من تجارب الآخرين في تحصيل الزكاة و صرفها لتطوير التجربة اليمنية

في هذا الشأن .

٦- المقارنة ما بين القانون اليمني والشريعة الإسلامية فيما يخص أحكام الزكاة

لمعرفة أوجه الإتفاق والإختلاف بينهما .

الفرضيات:

- يفترض البحث ما يلي:
- وجود أسباب دينية وسياسية، وهي الأسباب الحقيقية لعدم تجاوب المجتمع مع الدولة في موضوع تحصيل الزكاة في اليمن.
- ضعف الأطر القانونية المنظمة لتحصيل الزكاة وصرفها في اليمن، وعدم توافق بعضها مع الشريعة.
- ضعف الآليات المستخدمة حالياً في تحصيل الزكاة وصرفها، وضعف الجانب الشرعي فيها.
- ضعف البناء المؤسسي للزكاة في اليمن.
- إن الاطلاع على رأي الشريعة في هذا الموضوع والأخذ بأرجح الأقوال الفقهية، لتحقيق مصلحة الأمة ومقاصد الشريعة، وكذا الاطلاع على تجارب الآخرين سيحلّ بعض الإشكالات، وسيساعد على تحسين الآليات العملية لتحصيل الزكاة وصرفها في اليمن، كما سيطور القانون اليمني في هذا المضمار.

الدراسات السابقة:

- تناولت العديد من الدراسات هذا الموضوع بالدراسة، و من أهمها:
- ١- دراسة حول (فقه الزكاة) لمؤلفها الدكتور يوسف القرضاوي، وتقع في جزأين من الحجم المتوسط ، طبعة مؤسسة الرسالة لعام ٢٠٠٠م - ١٤٢٣هـ.
- وقد تحدث المؤلف في الجزء الأول منها عن الزكاة ومسؤوليتها في الإسلام، والتحذير من منعها وعقوبة ذلك في الدنيا والآخرة مستدلاً على ذلك بقتال الخليفة أبي بكر الصديق لمانعي الزكاة، ثم ذكر أن الزكاة من حقّ الدولة، وذلك باختصار شديد، ثم أسهب في ذلك في الجزء الثاني حيث تكلم عن علاقة الدولة بالزكاة، وقد ذكر أدلة وجوب أخذ الدولة للزكاة من الكتاب والسنة، وذكر تقسيم العلماء للأموال وأقوالهم في أخذها من

قبل الدولة، ورجح وجوب أخذها، ولكنه لم يذكر أدلة المخالفين إلا بشكل موجز، ولم يذكر كل الخلافات حول هذا الموضوع.

كما ذهب إلى وجوب وجود مؤسسة خاصّة بالزكاة، ولم يذكر الآلية المناسبة لذلك، أو المقترحات في هذا الجانب، ولم يحدد بلداً معيناً، وهذا ما يؤمل تناوله في هذا البحث.

٢- أطروحة بعنوان: "الزكاة الأسس الشرعيّة والدور الإنمائيّ والتوزيعي" للباحثة نعمت عبد اللطيف مشهور أستاذة الاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، وهو من إصدارات مركز صالح الكامل للاقتصاد الإسلامي، وقد تحدثت فيها الباحثة عن خصائص الاقتصاد الإسلامي، وتعريف الزكاة، وعلى من تجب وآثار الزكاة في محاربة الاكتناز، والحث على الاستثمار والإنفاق، وحماية الاقتصاد من التقلبات، كما تحدثت عن صرف الزكاة، وهو الجانب التوزيعي للزكاة، ومفهوم حدّ الكفاية، وأثر توفير حدّ الكفاية على مستوى النشاط الاقتصاديّ، وهذه الدراسة ستفيد هذا البحث من عدّة جوانب، وخاصّة في المجال التوزيعيّ والصرفيّ للزكاة وإن كانت بشكل عام، أما هذا البحث فهو مخصص لقطر معين.

٣- دراسة بعنوان: "الزكاة والضرائب في الكويت قديماً وحديثاً" لمؤلفها أحمد المزيبي، وهي من مطبوعات ذات السلاسل، وتقع في ٤٧٠ صفحة من الحجم المتوسط، وقد تحدث الباحث في هذه الدراسة عن نظام الزكاة والضرائب في الكويت من بداية تنظيم هذا الأمر لديهم، وعن التطبيق العمليّ للزكاة في الكويت، والقانون المنظم لذلك، واللوائح المنظمة لبيت الزكاة الكويتي، وتعد هذه الدراسة مفيدة في التعرف على التجربة الكويتية في هذا المجال، ومن ثم متابعة مستجداتها فيما بعد لتطوير التجربة اليمنية.

٤- أطروحة دكتوراه حديثة للباحث محمد فرحان تحت عنوان: (مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي دراسة تطبيقية للفترة من ٢٠٠٠م - ٢٠٠٦م)، من جامعة اليرموك في الأردن لعام ٢٠٠٨م، وقد تحدث فيها الباحث عن ثلاث تجارب للزكاة مقارنةً بينها في مجال البناء المؤسسيّ للزكاة منها تجربة اليمن، وتعد هذه الرسالة أولى الرسائل العلمية التي تناولت الزكاة في اليمن، وإن كانت لم تفرد لها بالدراسة المستقلة جاعلة بجانبها تجارب دول أخرى كالسودان والسعودية، وإياً كان الأمر تُعدّ دراسة فرحان من طلائع

الدراسات عن موضوع الزكاة في اليمن، وقد استفادت منها الباحثة استفادةً كبيرةً في طيات هذا البحث، وذلك في تلمس بعض جوانب الخلل الزكوي في اليمن برغم أن هناك نقاطاً كثيرة لم تهتمَّ بها تلك الدراسة، وخاصةً من الناحية القانونية، وقد ركزت أكثر على الجانب الاقتصاديّ باعتبارها دراسة اقتصادية بالدرجة الأولى، وهو الأمر الذي سوف تتداركه الباحثة في هذا البحث.

٥- بحث عن إدارة وتطبيق الزكاة في اليمن، وهو بحث مقدم للندوة رقم (٣٣) للزكاة والتي أقيمت في الكويت، من قِبَل البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (جدّة)، عام ٢٠٠١م للباحث محمد بن يحيى حسين العاضي، وقد تحدث فيه عن كيفية إدارة الزكاة في اليمن قبل قانون السلطة المحليّة، والتطور التقنيّ لها، والصعوبات التي واجهت تطبيق قانون الزكاة، وهذا البحث مفيد لهذه الدراسة من هذا الجانب، ولكن الفترة التي تناولها الباحث قديمة جداً حيث جدّت مستجدات من بعد عام ٢٠٠١م، في مجال الزكاة، وهي أكثر أهميه لأنها تمثل واقع الزكاة اليوم في اليمن، وهذا ما ركزت عليه الباحثة هنا.

٦- دراسة تحمل عنوان: (الزكاة ودورها في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها) للدكتور يوسف القرضاوي، صادرة عن دار الشروق في القاهرة لعام ١٤٢٧هـ، وقد تحدث فيها عن دور الزكاة وأهميتها في علاج المشكلات الاقتصادية والتي من أهمها مشكلة الفقر، واضعاً الحلول لها من وجهة نظره، كما تحدّث عن الشروط التي تحقق نجاح الزكاة في تحقيق فعاليتها الاقتصاديّة، وهي دراسة عامّة لم تحدد بلداً بعينه، وقد استفادت منها الباحثة في تتبع الحلول الناجعة لحلّ مشكلة الزكاة في بلدها.

٧- دراسة بعنوان: (محاسبة الزكاة مفهوماً ونظاماً وتطبيقاً) للدكتور حسين شحاته، وهي من إصدار سلسلة الفكر الإسلاميّ المحاسبيّ في القاهرة، وقد تطرّق فيها الباحث إلى موضوع المحاسبة الزكوية وأهميتها، وقد استفادت منها الباحثة من هذه الناحية، ودعت إلى ضرورة إيجاد رقابة فاعلة على الزكاة في البنية القانونية للزكاة في بلدها.

٨- بحث حول: (الأموال التي تجب فيها الزكاة ومصارفها)، لماهر حامد الحولي، وهو بحث مقدّم لليوم الدراسي بعنوان: " الزكاة والضريبة وأثرهما في المجتمع " والذي تنظّمه

الجامعة الإسلامية بغزة، وقد تكلم فيه الباحث عن أنواع الأموال المعاصرة، وكيفية إخراج الزكاة منها، وقد تعرفت الباحثة من خلاله على الأموال الموجودة ببلدها، والأموال المذكورة هناك مُقارِنَةً بينهما؛ لمعرفة الآراء الفقهية في هذا الموضوع، وخاصة الآراء المعاصرة.

٩- دراسة حول: (مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام) ليوسف القرضاوي، وهي دراسة مهمّة؛ لأن الباحث اهتمّ فيها بقضية الفقر، وكيفية علاجه عن طريق الزكاة، وهذا الجانب مهمّ جداً بالنسبة لدراسة الزكاة في اليمن باعتبار أن الفقر منتشر بدرجة مخيفة في اليمن، ويحتاج لحلول فعّالة للتخفيف منه، وقد استفادت الباحثة من تلك الدراسة في مجال تتبع الحلول التي اقترحتها الدكتور القرضاوي، وكيفية تطبيقها على الجانب الزكويّ في اليمن، والإصلاحات القانونية لعلاج هذه الظاهرة.

١٠- كتاب بعنوان: (أساسيات الإدارة الحديثة) لأحمد عبد الله الصباب، وآخرين لعام (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م)، تحدّث فيه المؤلفون عن الأسس الحديثة للإدارة، وعند مقارنة الباحثة لهذه الأسس في النظام الزكويّ في صدر الإسلام وجدت أنها قد طبقت ببراعة كبيرة، الأمر الذي دعاها للاستفادة من تلك الأسس في تنمية الجانب الإداري والقانوني للزكاة في اليمن عن طريق المقترحات التي أردفت في آخر فصل من هذا البحث.

١١- دراسة بعنوان: (التطبيقات التاريخية والمعاصرة لفريضة الزكاة) لمحمد عقلة، من إصدار دار الضياء في الأردن لعام ١٩٨٥ م، وهي دراسة تتحدث عن الجانب التاريخي للزكاة في عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - وخلفائه من بعده، ثم مقارنتها بالتطبيق المعاصر لها في الوقت الحاضر، وهي مفيدة للباحثة من حيث الاستدلال التاريخي، ومعرفة التطبيق الزكويّ للزكاة في الشريعة بهدف مقارنتها بالوضع الحالي للزكاة في اليمن و الوصول إلى تلمس الجوانب التي يمكن الاستفادة منها لتطوير الجانب التطبيقي لها.

١٢- ولعقلة -أيضاً- دراسة مفيدة بعنوان: (الدلالات الأصيلة والمعاصرة للوثائق والرسائل المتعلقة بالزكاة في العهد النبوي والراشدي) وهي تتحدث عن الوثائق الخاصة بتنظيم الزكاة في الشريعة متضمنة بعض الأحاديث والصّحف التاريخية، والغاية منها معرفة الكيفية التي كان النبي (صلى الله عليه وسلم) ينظّم بها هذه الفريضة، الأمر الذي سوف

يعين الباحثة عند المقارنة التاريخية لمعرفة التجربة الزكوية في الشريعة بشكل أكثر وضوحاً وتنظيماً، ومحاولة إرشاد اليمن إلى ما يصلح منها؛ لتطوير تجربتها الحالية، والاستفادة من تلك التطبيقات النبوية.

١٣- بحث محمد إبراهيم محمد، حول: (تطبيقات عملية في جمع الزكاة: حالة تطبيقية في السودان)، وهي ورقة مقدّمة لمؤتمر الزكاة الثالث بماليزيا لعام ١٩٩٠م، وقد تحدث فيها الباحث عن عملية جمع الزكاة في السودان، وقد استفادت منها الباحثة أثناء عرضها لتجربة السودان الزكوية، وكيفية الافادة منها؛ لتطوير تجربة بلدها في هذا الجانب، وبالتحديد ما يتعلق منها بكيفية تحصيل الزكاة، وجبايتها .

١٤- وهناك أيضاً ورقة بعنوان: "دراسة مقارنة لنظم الزكاة والأموال الزكوية (جمهورية السودان- والمملكة العربية السعودية)" لأحمد علي عبد الله، وهي دراسة مقدّمة لمؤتمر الزكاة الثالث بماليزيا لعام ١٩٩١م، وقد قارنت بين نظامي الزكاة في كل من السودان والسعودية، ومكمن استفادة الباحثة منها هو التعرف على النظام الزكوي في السودان للإفادة منه في تطوير التجربة اليمنية، ونظامها الزكوي.

١٥- أطروحة دكتوراه للباحث عزمان عبد الرحمن سليمان تحت عنوان: (جباية أموال الزكاة وصرفها في ماليزيا " هيئة زكاة سلانغور نموذجاً ") صادرة عن الجامعة الإسلامية العالمية لعام ٢٠١٠م، وقد تناول فيها الباحث التجربة الماليزية للزكاة، وخاصة في مجال إدارة أموال الزكاة جبايةً وصرفاً، كما تطرق لبعض القضايا الجديدة في الزكاة كموضوع الاستثمار الزكوي، وهي دراسة مقتصرة على ماليزيا، وبالتحديد على إحدى ولاياتها، وقد استفادت منها الباحثة في التعرف على التجربة الماليزية عن كثب بغية الإفادة منها؛ لتطوير العمل الزكوي في اليمن سواء في مجال التحصيل أو الصّرف.

١٦- أطروحة ماجستير صادرة من القاهرة، للباحث عزنن حسن صالح تحت عنوان: (زكاة عروض التجارة والصناعة وتطبيقاتها المعاصرة في ماليزيا) لعام ١٩٩٨م، وقد تحدث فيها الباحث عن القوانين الزكوية في ماليزيا؛ وتطور تقنين الزكاة فيها، كما تطرّق لجانب جباية الزكاة، وخاصة فيما يتعلق بعروض التجارة، وما يدخل فيها من مسائل عصرية، وقد استفادت منها الباحثة في التعرف على بدايات التجربة الماليزية، والمميزات

التي تحتوي عليها خاصّة في بعض مجالات التحصيل بغية الوصول إلى حلول عملية لتطوير الزكاة في اليمن.

١٧- بحث بعنوان (تجربة الزكاة في السودان" الجانب القانوني والمالي والتنفيذي والتنظيمي") للدكتور أحمد مجذوب أحمد، وزير الدولة ألقاه في مؤتمر الدعوة الأول للزكاة والمنعقد في الخرطوم في ٤-٧ ربيع اول لعام ١٤١٣هـ ، وقد تناول الباحث فيه تجربة السودان الزكوية وذلك في مجال التنظيم والتشريع والإدارة و شرح فيه خطوات تقنين الزكاة ومراحل تطورها في السودان حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم ، وستستفيد الباحثة منه في التنبيه على نقاط الإفادة من هذه التجربة والتي ستعمل على تطوير تجربة بلادها في هذا المجال وخاصة في المجال القانوني والتنظيمي .

١٨- بحث بعنوان "مشمولات مصرف في سبيل الله بنظرة معاصرة" ، وهو بحث مقدم للدعوة الاولى لقضايا الزكاة المعاصرة والمنعقدة في مركز صالح عبد الله كامل للأبحاث والدراسات التجارية الإسلامية " جدة " في الفترة من ١٣ - ١٦ ربيع الأول ١٤٠٩هـ الموافق ٢٥ - ٢٧ /١٠/١٩٨٨م ، وقد تحدث فيه الباحث عن مصرف في سبيل الله في العصر الحاضر ، وقد استفادت منه الباحثة في التنبيه على أهمية تحديد مصرف في سبيل الله في القانون حتى يتم الصرف على هذا المصرف برؤية واضحة .

حدود البحث ونطاقه :

أ/ حدود المصادر التي يركز عليها :

- كُتب الفقه الإسلاميّ والأموال والخراج على المذاهب الأربعة.
- الكتب المعاصرة العلمية المتخصصة الصادرة من قبل الفقهاء والاقتصاديين.
- الأبحاث والقرارات الصادرة من المؤتمرات، والجامع الفقهية.
- قوانين اليمن وآلياته فيما يتعلق بالزكاة.
- كُتب التاريخ والسير.

ب / الحدود الزمنية :

سيتناول هذا البحث آليات تحصيل الزكاة وصرفها والقوانين المنظمة لذلك في اليمن منذ عام ١٩٩٩م أي منذ قيام نظام السلطة المحلية وحتى الآن.

ج / الحدود المكانية :

يقتصر هذا البحث على اليمن فقط بكل محافظات ومُدُنُه فقط.

منهج البحث:

سوف أستخدم في هذا البحث المناهج التالية:

١- المنهج التاريخي في تفصي الحقائق للبحث عن مدى أحقية الدولة في تحصيل الزكاة وصرفها، وكيف كان يتم صرفها وتحصيلها في العصور الإسلامية العامة .

٢- المنهج المقارن للمقارنة بين الشريعة والقانون اليمني فيما يخص موضوع تحصيل الزكاة وصرفها.

٣- المنهج الاستقرائي في تتبع الحقائق على العينات المختلفة، والتي سوف تختارها الباحثة للدراسة.

٤- المنهج الوصفي التحليلي في تشخيص المشكلة، ووضع الحلول لها.

منهجية البحث:

- الرجوع إلى كتب الفقهاء والمحدثين في بحث مسائل الخلاف، وإيراد جميع الآراء ومناقشتها، وتعيين الراجح منها بأدلة معتبرة.
- الرجوع لكتب التاريخ لبحث التسلسل التاريخي لبعض المسائل.
- تخريج الأحاديث من كتبها الأساسية، والحكم على الحديث بقدر الإمكان، وتخريج بعض الأحاديث من كتب الأموال، والولايات ككتاب الأحكام السلطانية للماوردي والأموال لأبي عبيد.